

الذهن يمكن ان يوجد في الخارج ويمكن ان لا يوجد في كل حال اذا اعتبر الممكن ذهنا
 او خارجيا لا يتحقق فيه الامكان الا مع امكان الوجود وتارة وجوده احسب
 فالكان ضروري الوجود كالحق بين النقيضين لا يكون ممكنا وما كان ضروريا
 الوجود وهو الفناء لا ياتي لا يكون ممكنا وقد وافق على هذا جميع الفلاسفة
 ارسطو وجميع اصحابه المتقدمين مع وجوب وجوده بنفسه او بغيره
 ليس هناك ممكن يحكم عليه بقبول الوجود والعدم وبمسألة الرزق
 نحو ذلك سببا في انباته امكان مثلا هذا اضطررنا في الممكن
 عليهم في انشاكلات كثيرة هو وجوده كيتهم كما في ذلك الرزق في محصله
 الحجج الدالة على نفي هذا الممكن بل يمكن له عن اجاب الابدول ان ما كان متغيرا
 فانه يعلم ان كان بالضرورة هذه الدخول في الفذ فيها جميع العقلا حتى
 ارسطو واحبابه وهذا الذي بنهنا عليه هو احد ما استرسل على ان كان
 فوي مسوق بالعدم وكما هو اسو الله ممكن وكلها مسو الله حارة عن
 كما في بسطة موضوعه والمقتضى هنا ان الذين استرسلوا في الادل
 على افتقار الممكنات الى الواجب خارج عنها فان مرادهم بقولهم جملة ما
 يفتقر اليه مجموع الممكنات هو الموتر النام وهو المرجح النام الذي يلزم من وجوب
 بتاثيره النام وجودها كما ذكرناه من ان الفاعل باخفايا الذي اوجبت
 قدره التامة والارادة النام وجوب وجوب المقدم وهي الممكنات واما
 قوله فلم قلتم انه يلزم ان يكون بعض الاجزاء كانيا في الجموع فظلموا
 من ان الموتر النام يستلزم وجوده فاذ قلنا ان الموتر النام في الجموع
 بعض الجموع لزم ان يكون بعض اجزاء الجموع هو الموتر في الجموع
 من شأنه نفسه صريحه وهذا ظاهر فانه اذا قلنا في جموع الممكنات
 ان واحدا منها موثر في الجموع ليا في كل واحد واحد في الهيئة الاجتماعية

نم

لزم ان يكون موثر في نفسه وخرجه فيمكن بعض اجزاء الجموع من حيا للخصم
 الجموع المذكور من الجموع نفسه وهذا ممنوع واما الجموع المركب من
 الواجب والممكن فبما ان ليس بعضه موثرا في كل واحد واحد وفي
 الهيئة الاجتماعية فان من الجموع الواجب بنفسه ولم يوثر فيه فيظهر
 الفرق وايضا فالواجب موثر في الممكن وفي الهيئة الاجتماعية ليس موثرا
 في نفسه بخلاف جموع الممكنات فان كل واحد من الابدال من موثر والاجتماع
 الابدال من موثر في الجموع مفتقر الى الموتر باي تغير ضرفا بالهيئة الا
 اجتماعية فهي متوقفة على الازداد الممكن والمتوقف على الممكن او المكنون
 مكانها ان الهيئة الاجتماعية نسبة وضافة متوقفة على غيرها في داخل
 في الامكان والاعتقاد في غيرها وهي زيادة الاعمال هو المتوقفة على الاعيان
 ان قدر لها بقوا وجوديا والاذلا وجودها وان ضرف الجموع بكل واحد
 واحد وضرف الامر من بكل واحد واحد وبالاجتماع وبغير ذلك باي شيء
 ضرفه يمكن الامكان مفتقر الى غيره وكلما كثرت الامكانات كثرت الافتقار
 والواجب فاذ قلنا الموتر في ذلك واحد منها وهو ممكن لزم ان يكون الممكن
 الذي لم يوجد بعد فاجل جميع الممكنات ونفسه من الممكنات فان نفسه
 لا يدها من فاعل ايضا هذا العذر في اخذ الجموع المركب من الواجب و
 الممكن وغايرها به الجموع المركب من الممكنات ولفظ الجموع فيلزم
 يراد به الاجتماع ويراد به جميع الاقوال ويراد به الاقتران فكانت معارضة
 في غاية الفساد فان ذلك الجموع ضده واجب بنفسه لا يحتاج الى غيره
 وماسا من الاضداد والهيئة الاجتماعية بمعنى له فهذا معقول
 فانه تعالى هو الوجود الواجب بنفسه خالق لكل اسماء واما الهيئة
 الاجتماعية ان قدر لها وجود في الخارج فهي حاصلة بدلا ايضا سبحانه